

## الدولة القومية والشركات المتعددة الجنسية أير علاقة؟

Quelle relation peut-on établir entre l'État national et les firmes multinationales.

تلخيص:

تهدف هذه المقالة العلمية إلى إبراز طبيعة العلاقة بين الدولة القومية والشركات المتعددة الجنسية، وذلك حين تطرقها لعدة نقاط، حاولنا من خلالها أن نفكك الإشكال المطروح؛ إذ أن الشركات المتعددة الجنسية تعد من أهم الفاعلين الدولية، لما لها من أدوار فاعلة في العلاقات الدولية، ولذا حاولنا هنا الوقوف على حقيقة هذه الشركات والأدوار التي تلعبها في حقل العلاقات الدولية، والحديث أكثر عن مدى كونيتها أو محدوديتها بالمقارنة مع الدولة القومية ودورها في العلاقات الدولية.

ولا شك بأن الدولة القومية الرأسمالية، قد ساعدت الشركات المتعددة الجنسية كثيرا في انتشارها وتوسع أنشطتها في العالم؛ الأمر الذي جعل العلاقة بينهما هي علاقة استمرار وتواصل وليست علاقة تجاوز وانقطاع.

### Résumé:

Le but principal de cet article scientifique est de mettre en évidence la nature de la relation entre l'État national et les entreprises multinationales, ainsi que nous tournant vers plusieurs points, nous avons essayé à travers lequel briser la confusion se pose, que les firmes multinationales sont l'un des plus importants acteurs internationaux, en raison de leur rôle actif dans les relations internationales, etc. nous avons essayé de développer dans la présente recherche quoi s'agit-elle ces firmes et leurs rôles qui peuvent jouer dans le domaine des relations internationales, ainsi mettre accent plus sûr universalité de ces entreprises ou limitations par rapport à l'État national et son rôle dans ces relations internationales.

Il ne fait aucun doute que l'état-nation capitaliste, a aidé les entreprises multinationales souvent dans le déploiement et l'expansion de ses activités dans le monde, ce qui a fait la relation entre les deux est la continuation de la relation continue et dépasse pas et relation briser.

الكلمات المفتاحية: الدولة القومية، العولمة، الشركات المتعددة الجنسية، العلاقات الدولية، الدولة الرأسمالية، الرأسمال القومي.

**Mots clés:** État national, Mondialisation, Firmes multinationales, Relations internationales, État capitaliste, Capitale de l'État-Nation.

### مقدمة:

لقد طرق موضوع الشركات المتعددة الجنسية العلاقات الدولية من بابها الواسع؛ ليشكل تحدياً حقيقياً للدولة القومية التي كانت تنفرد بزعامة الفاعلين الدوليين، منهيّة بذلك هذا الدور حسب ما قال به العديد من الدارسين للسياسة الدولية الذين يهولون من ظاهرة العولمة، ويعتبرونها ذلك الغول الذي يخوف الجميع. وفي المقابل نجد نظرة أخرى معاكسة، تقول بأن ظاهرة العولمة التي تعد الشركات المتعددة الجنسية من أهم القوى الفاعلة فيها؛ وهذه الأخيرة قد أوجدتها الدولة القومية الرأسمالية في فترة من الفترات، فهي إذن صنيعة الدولة الرأسمالية، ولا يمكن اعتبارها منفصلة عنها.

### أهمية البحث:

إن موضوع الدولة القومية والشركات متعددة الجنسية، من المواضيع التي أثارت النقاش حول مستقبل السيادة القومية في ظل العولمة، والتي تعبر هذه الشركات أهم الفاعلين فيها؛ لذا فإن الكثير من الدارسين يعتقدون بأن هذه الشركات حلت محل الدولة القومية، والبعض الآخر يعبر بأن الأمر مبالغ فيه. وانطلاقاً من هذا الجدل العلمي تنتزل أهمية هذا الموضوع وراهنتيه.

### إشكالية البحث:

إن الإشكالية التي يعالجها هذا البحث، تتمثل في كون ظاهرة العولمة والشركات متعددة الجنسية، قد ألقت بظلال من الشك على أهمية دور الدولة القومية في ظل العولمة. فهل يمكننا القول بأن هذه الشركات متعددة الجنسية قد حلت فعلاً محل الدولة القومية؟ وفي المقابل، كيف استطاعت الدولة القومية أن تتعامل مع مستجدات العولمة والشركات متعددة الجنسية؟

### فرضية البحث:

يطرح البحث فرضية أساسية، وهي أن الشركات متعددة الجنسية قد حلت محل الدولة القومية.

### منهجية البحث:

لقد اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع منهجين أساسيين هما:  
المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، ولا شك بأن المقال موضوع الدراسة، يعتمد على وصف دقيق للظواهر المدروسة؛ وناهيك بأن تحليل تلك الظواهر والمعطيات العلمية، هي أساس وجوه هذا العمل العلمي. وانطلاقاً مما تقدم كيف لنا أن نزوج في هذه المقالة العلمية بين مقولة أن الشركات المتعددة الجنسية خارج مراقبة الدولة القومية واعتبارها الأداة الرئيسية للعولمة، والمقولة المعاكسة التي ترى بأن التصور أو الطرح الأول يعتبر لونا من ألوان "الطوباوية" لا علاقة له بالواقع؟  
الشركات المتعددة الجنسية: بين الكونية والمحدودية (أولاً)، الشركات المتعددة الجنسية والدولة القومية: وجهان لعملة واحدة (ثانياً).

أولاً: الشركات المتعددة الجنسية بين الكونية والمحلية:

يرى دعاة العولمة بأن تيار العولمة الذي عم كل شبر من الأرض -على درجات متفاوتة- هو بمثابة نهر عظيم له ملايين الينابيع الصغيرة والمتفجرة في أنحاء عديدة من الأرض؛ ومن غير الممكن لأي دولة مهما فعلت أن تسد تلك الينابيع، ولا أن تغير حتى مجرى هذا النهر الجارف<sup>1</sup>.  
ولكن وجهة النظر هذه تزامنها وجهة نظر أخرى؛ إذ أن القوة الضاربة في قوى العولمة هي الشركات المتعددة الجنسية، فمثلا هذه الشركات لا تشتغل في بلد ما إلا بشروط قانونية وسياسية وتجارية لحماية استثماراتها؛ لذلك فهي تخضع للمشروطية والمحدودية، ولا تقف خارج نطاق الإقليم بالكامل.  
وعليه فإن الدولة-الأمة- ما زالت تحكم قبضتها على هذه الشركات سياسيا؛ فتجعلها مرتبطة ببيئة المؤسسات المحلية<sup>2</sup>.

وانطلاقا مما تقدم سنتناول هذا العصر في النقطتين التاليتين:

الشركات المتعددة الجنسية عالمية النشاط (1)، الشركات المتعددة الجنسية رأسمال قومي (2).

1- الشركات المتعددة الجنسية عالمية النشاط:

لقد ساعد كثيرا تصاعد الإيديولوجيات الليبرالية، على فك الارتباط بين الدول، وشجع على ضرورة المزيد من الاستقرار المالي والتنافسية الخارجية<sup>3</sup>.  
إن المنهج الليبرالي هو الذي منح الشركات الصناعية القدرة والحافز لكي تنقل نشاطها الإنتاجي إلى الخارج، ولكي تستفيد من التنوع في حجم ونمو السوق، ومن مستوى التكاليف والفروق في التكنولوجيا.  
وتعد حركة دمج الشركات المتقدمة مع ما صاحبها من اتساع للتنافس في الاقتصاد الرأسمالي العالمي الحر؛ كل ذلك كان له صدى إلى حد كبير نتيجة لسياسة الدولة القومية.  
إذ أن فكرة ضعف الدولة القومية أمام الشركات العالمية، تعتبر فكرة خيالية كلية لأن الواقع يكشف أن الدولة القومية تشجع بقصد خلق وحدات تنافسية ضخمة سبيلا لحقيق مصالحها القومية<sup>4</sup>.  
إن النظام الاقتصادي العالمي لا يستطيع حتى الآن تجاوز التحالفات العالمية، فلو كان ثمة وجود لاقتصاد معولم، فهو منظم على أساس احتكار القلة، وليس وفقا لمقتضيات النموذج التنافسي التام؛ بل حتى مفهوم التنافس لا يعني الترابط والاندماج، بل يفيد الإقصاء والابتلاع والتجاوز والهيمنة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الكريم بكار: العولمة، المكتبة الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الثالثة، 2013، ص: 19.

<sup>2</sup> - محمد عابد الجابري: العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، الكتاب الثاني، سلسلة فكر ونقد، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص: 137.

<sup>3</sup> - Mourad Boukella, (2000), Regards Critiques Sur La Mondialisation, Revue maghrébine du livre, n°18, Casablanca, P.23.

<sup>4</sup> - أحمد زايد: أحمد زايد: الدولة في العالم الثالث، الرؤية السبسيولوجية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1985، ص: 224.

<sup>5</sup> - محمد عابد الجابري: مرجع سابق، ص: 136.

## المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية – العدد الرابع - المجلد الأول الدولة القومية والشركات المتعددة الجنسية أير علاقة؟

إن الرأسمالية والعولمة بحاجة ماسة للدولة حتى ولو كانتا تسهمان في انهيار بعض قدراتها كما حدث في روسيا والهند ويوغسلافيا مثلا<sup>1</sup>.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية في مشروع الليبرالية الجديدة إلى وضع مجموعة من المبادئ الخاصة بالسوق بواسطة مؤسساتها المالية العالمية التي تهيمن عليها، وتقوم هذه الأخيرة بتطبيق هذه المبادئ بطرق عديدة على المجتمعات الأخرى بفرض برامج بنوية صارمة كتحرير التجارة والنقد، وترك الأسواق هي التي تحدد الأسعار، ويجب على الحكومة -في هذه الحالة- أن تبتعد عن الطريق، وهذا يعني أن الشعب يجب أن يبتعد هو الآخر<sup>2</sup>.

وقد شرح وزير الخارجية الفرنسي الأسبق "هيوبير فيدرين" هذه السياسة الأمريكية بقوله: (إن الولايات المتحدة سمكة كبيرة تسبح بسهولة في مياه العولمة وتحكمها بتفوق لا ينازع)<sup>3</sup>.

وهذا القول يعني أن كل اتفاقية دولية تتصادم مع الهيمنة الأمريكية يكون الالتزام الأمريكي بالعولمة والتعددية مقيدا؛ لأن ذلك يكبح جماح ممارسة السيادة الأمريكية<sup>4</sup>.

ولا شك بأن الاندماج العالمي أعطى للحكومات العديد من السلطات الاقتصادية مثل تلك التي اعتادت على ممارستها في الماضي؛ فالقيود التي قامت الحكومات بالحد منها يمكنها رفعها ثانية كحق سيادي للدولة.

ونظرا لأن الاقتصاد صار أكثر عالمية، فإنه على الحكومات التشريعية أن تكون هي الأخرى أكثر من عالمية.

فالحكومة العالمية متعددة الجنسيات، ستكون هي الأداة الفاعلة لتحجيم نشاط الشركات المتعددة الجنسيات<sup>5</sup>.

فالعالمية هنا تخدم الدولة القومية وسيادتها؛ مما يعني بأن نشاط الشركات المتعددة الجنسية مقيد بسياسات الدولة القومية، سواء كانت الدولة الأم لهذ الشركات أم الدولة المستضيفة لها.

إن قيادة العولمة تتم على نحو جوهري من قبل "الغرب" ومن يتحرك في فلكه، مثل اليابان ودول جنوب آسيا، إذ أن الذي نقل العولمة إلى بؤرة الاهتمام العالمي، ليست أفكار موجودة في بطون الكتب أو

<sup>1</sup> - Robert CHAVRIN, (2001), "Mondialisation, alignement, et redéploiement de l'Etat" Revue juridique, politique, et economique du Maroc. N° 36, p. 14.

<sup>2</sup> - فلاح أمين الرهيمي: أمركة العالم وليس عولمته، نور للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 2012، ص: 182.

<sup>3</sup> - جوزيف س. ناي: مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة، محمد توفيق البجيرمي، العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 2003، ص: 151.

<sup>4</sup> - زيغنيو بريجنسكي: الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، 2004، ص: 169.

<sup>5</sup> - رضا عبد السلام: انهيار العولمة: هل حقا يعيد التاريخ نفسه وتتهار العولمة المعاصرة، كما انهارت في موجتها الأولى بالكساد العظيم، بدون دار نشر ولا سنة نشر، ص ص: 5049.

## المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية – العدد الرابع - المجلد الأول الدولة القومية والشركات المتعددة الجنسية أير علاقة؟

شعارات يهتف بها بعض الناس هنا وهناك، وإنما هي تجليات وتجسيديات للتقدم العلمي والتقني والتنظيمي الذي أحرزته على نحو جوهري الدول الصناعية الكبرى، كما أنها تعبيرات عن القوة الاقتصادية والمالية التي تمتلكها بعض الدول.

وإذا استعرضنا أوضاع الـ (40) ألف شركة من الشركات المتعددة الجنسية وجدنا أن أكثر من 90% منها يتوطن في الدول الكبرى الصناعية، وهذه الشركات هي التي تخطط للعولمة وهي التي تقوم بتنفيذ ما تخطط له<sup>1</sup>.

إن الشركات المتعددة الجنسية ليست كونية في كل نشاطاتها؛ بل في بعض منها فقط فمثلاً: نجد ألمانيا واليابان لا تشجعان على جعل التكنولوجيا عالمية؛ بل قومية صرفة لكونهما يشجعان على عولمة الإنتاج التكنولوجي، وليس إنتاج التكنولوجيا وخلقها.

والأمر نفسه نجده في الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذا فإن حقيقة العولمة الاقتصادية ترتبط إلى حد بعيد بمقالات الأكاديميين والباحثين ليس إلا<sup>2</sup>.

### 2- الشركات المتعددة الجنسية رأس مال قومي:

إن نموذج الدولة السيادية قد أصبح سمة مركزية من سمات المجتمع الكوكبي ونموذجاً من نماذج التنظيم السياسي الذي اكتسب مكانة كوكبية بوصفه النموذج الأكثر قبولاً وقدرة على الحياة واتصافاً بالمشروعية لهيكله الحياة السياسية<sup>3</sup>.

وبناء عليه فهل يمكننا القول بأن الشركات المتعددة الجنسية هي رأس مال قومي؟  
والإجابة عن هذا السؤال سنحاول تناولها في هذه النقطة.

إن الحديث عن العولمة وشكل الشركات الدولية الكبرى، وانتفاء عنصر الانتماء الوطني لهذه الشركات لا يعدو كونه دعاوى ودعايات أكثر من كونها حقائق.

فهناك بعض الدراسات العملية التي حددت العلاقة بين الشركات الدولية والدول، ففي دراسة قام بها "Thompson Hirst" "توبسون هاست" وجد (بأن الشركات الكبرى عالمية النشاط تميل إلى تركيز استثماراتها خارج الدولة - الأمة - في مناطق معينة من العالم، ويكون للدولة - الأمة - نفوذ في هذه المنطقة التي يتم توجيه الاستثمار إليها).

1 - عبد الكريم بكار: مرجع سابق، ص: 20.

2 - محمد عابد الجابري: مرجع سابق، ص: 136.

3 - فرانك جي لتشنر وجون بولي: ترجمة، فاضل جكتر، العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2004، ص: 346.

## المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية – العدد الرابع - المجلد الأول الدولة القومية والشركات المتعددة الجنسية أير علاقة؟

وقد توصلت الدراسة إلى أن تدفقات رأس المال الخاص بالشركات الألمانية مثلا، يتوجه أساسا إلى شرق أوروبا، بينما تدفقات رأس المال الخاص بالشركات الفرنسية يتجه إلى وسط غرب وشمال إفريقيا، أما الأمريكية فإنها تتجه إلى دول أمريكا اللاتينية، واليابانية تتجه إلى منطقة شرق آسيا والباسيفيك.

إن العلاقة التي تحكم اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لشركات دولية النشاط، تكون بين دولة قوية هي الوطن الأم لهذه الشركة وعدد من الدول التابعة لهذه الدول.

وهذا يعني بأن هذه الشركات ليست شركات متعددة الجنسية كما يصف الكثير من الدارسين؛ بل هي شركات دولية النشاط لاعتبارها توجه الاستثمارات بالاعتماد أساسا على الدولة الأم المالكة للشركة؛ فهي امتداد لهذه الأخيرة ليس إلا.

ويؤكد هذا الطرح ما ذهب إليه البحث الإمر يقي الذي قام به كل من "Ruigrok And van talder" "روى كورك وفان تالد"؛ إذ يقولان: (بأن هناك 20 شركة على الأقل من بين كل 100 شركة على مستوى العالم في عام 1993 لم تكن تستطيع البقاء والاستمرار كشركات عالمية مستقلة، ما لم تتلق مساعدة وإنقاذ من حكوماتها في 15 عاما الأخيرة).

كما أن من أبرز هذه المجالات التي ساعدت الدولة الأم فيها الشركات المتعددة الجنسية التابعة لها نجد مثلا شركات الحديد والصلب الفرنسية والبريطانية والإيطالية في أوائل الثمانينيات، وشركة كويسلر وماكدونالد ودوجلاس، ويشكل مشابه قامت حكومة كوريا الجنوبية، بإنقاذ ومساعدة شركة دايبو عام 1987. ولا يمكن أن نغفل أيضا بأن 23 شركة بين الشركات المائة الكبرى في العالم والتي تعمل في مجال الصناعات البترولية، تعتمد بشكل أساسي على التعاضد العسكري الأمريكي ونفوذه الكبير في الدول التي بها موارد نفطية تصديرية، والمثال الأبرز لذلك دول الشرق الأوسط<sup>1</sup>.

وبلغه الأرقام فإذا اعتبرنا الثلوث الياباني الأوروبي الأمريكي الذي يمثل سكانه حوالي 14.5% من سكان العالم يستفيد من 60% من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ بينما إذا افترضنا مثلا بأن 10 دول نامية أولى في العالم الثالث والتي يمثل سكانها حوالي 32% من سكان العالم والتي تتلقى زهاء 73% من مجموع التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة خارج الثلوث المذكور، علمنا أن طابع هذه الشركات هو محلي، ولا يمكن وصفه بالمعولم والمكوكب.

لأن هذه المعطيات تقيد بأن 30% فقط من سكان العالم يحظون بأزيد من 84% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن ما بين 50% و 70% من ساكنة الأرض لم يتلقوا سوى 16% من التدفقات الكونية للاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى نهاية القرن العشرين.

<sup>1</sup> - محمد عبد القادر حاتم: العولمة مالها... وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005، ص ص: 315-317.

## المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية – العدد الرابع - المجلد الأول الدولة القومية والشركات المتعددة الجنسية أير علاقة؟

وهذا يعني أن ما يقارب الثلثين من سكان العالم مشطوب عليه عمليا من الخريطة الخاصة بهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويوضح هذا الأمر بقوة عدم المساواة على مستوى الانتفاع من ظاهرة التعميم والعولمة<sup>1</sup>.

وتأكيدا لما قلناه عن الشركات الدولية فإن كلا من "Ruigrok And van talder" "روى كورك وفان تالد" قد قاما بعمل بحث إمبريقي عن عدد من الشركات الدولية التي يقال إنها شركات متعددة الجنسيات، ما بين أعوام 1991-1994 ووجدا أن:

- من بين 30 شركة كبرى ذات أصل أمريكي ويقال إنها متعددة الجنسيات خمس شركات منها فقط لديها عضو أجنبي واحد في مجالس إدارتها التنفيذية، وأن 2% فقط من أعضاء مجالس إدارات الشركات الأمريكية الكبرى متعددة الجنسيات من غير الأمريكيين.
- ومن بين 20 شركة يابانية تحمل صفة شركات متعددة الجنسيات، ليست هناك سوى شركتين فقط لديهما عضو أجنبي واحد في مجلس الإدارة.
- وأضف إلى ذلك بأن من بين 15 شركة يابانية كبرى توجد هناك أربع شركات فقط بها عضو أجنبي واحد في مجلس الإدارة.

كما توصل البحث كذلك إلى أن ملكية أسهم هذه الشركات الأكبر، تتركز بشكل قومي خلافا لما يقال من كونها تتواجد بصفة أكبر على المستوى العالمي؛ إذ أن عددا قليلا من هذه الشركات هي التي يتجاوز حجم الأسهم المملوكة لها في الخارج 10% من إجمال قيمة الأسهم -خاصة أن معظم الشركات اليابانية والكورية- كانت لا تضع أسهمها على قوائم أسواق الأسهم غير اليابانية أو الكورية. وناهيك أن أغلب الأسهم الألمانية المملوكة خارج حدود ألمانيا إنما توجد في البلاد التي توجد بها اللغة الألمانية مثل سويسرا والنمسا<sup>2</sup>.

وبناء عليه فإن الشركات المتعددة الجنسية تعطي للاقتصاد العالمي طابع المحلية والخصوصية أكثر بكثير من طابع الكونية والعالمية، وكما يستفاد أيضا من تحليل المعطيات الإحصائية التي أوردتها الأمم المتحدة سنة 1998 حول هذه الشركات الذي يبلغ عددها حوالي 54 ألف شركة، والتي تسيطر على نحو 380 ألف شركة تابعة، وهذه الشركات يوجد 90% من فروعها في دول الأصل "دول الشمال" مثلا، الولايات المتحدة الأمريكية التي تبلغ مساهمة هذه الشركات في تجارتها قرابة 80%.

ويلاحظ أيضا أن 75% من أرصدة هذه الشركات محصورة في ثلاث الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية منشأ ومستقرا، في حين يتوجه الباقي نحو الدول السريعة النمو، كما هو الحال

<sup>1</sup> - محمد عابد الجابري: مرجع سابق، ص: 137. 138.

<sup>2</sup> - محمد عبد القادر حاتم: مرجع سابق، ص: 316.

في دول جنوب شرق آسيا مثل هونغ كونغ تايلاند سنغافورة كوريا الجنوبية إندونيسيا وماليزيا، أو بعض دول أمريكا اللاتينية، كالبرازيل والمكسيك والأرجنتين<sup>1</sup>.

واستنادا على هذه المعطيات الإحصائية؛ فإن وجود الدولة في حد ذاته يعتبر وجودا وظيفيا لتسهيل عمل الشركات المتعددة الجنسية، فهي التي تمنحها تصاريح الدخول، وهي التي تسن القوانين التي تعمل في ظلها، وهي شريكة في نشاطها الاقتصادي في كثير من الأحيان.

وهذه المساندة من جانب أجهزة الدولة، يحقق للدولة ذاتها استمرارا ويضفي عليها مزيدا من الشرعية العالمية؛ ويمكن القول بناء على ذلك أن للدولة والشركات المتعددة الجنسية وجود مشترك، ولهما أهداف مشتركة، وكلاهما وظيفي لاستمرار الآخر<sup>2</sup>.

### ثانيا: الشركات المتعددة الجنسية والدولة القومية وجهان لعملة واحدة:

إن الدولة القومية هي التي حملت لواء الرأسمالية ودافعت عنها بالترغيب تارة، وبالترهيب تارة أخرى، فوحدت الأسواق الوطنية وأنشأت الإدارات المركزية، وسنت القوانين وكونت الجيوش لحماية أسواقها وسيادتها، وكذا لفرض هيمنتها وتسهيل عمليات توسعها في مراحل تطورها الاحتكاري و"التدويلي"<sup>3</sup>.

ويؤكد هذا التصور ما ذهب إليه "Bill Warren" "بال وارين": بأن عالمنا المعاصر يشهد بحق ظاهرتين على جانب من الأهمية أولهما، والتي تهمنا هنا هي ظاهرة تخطي رأس المال للحدود الإقليمية، وزحفه على المجتمعات الأخرى، وهذا لا يعني البتة بأن رأس المال قد قضى على قوة الدولة، أو حتى فاق هذه القوة، وخلق لنفسه مؤسسة اقتصادية مستقلة فعكس ذلك هو الصحيح، لأن حركة رأس المال ما هي إلا انعكاس لسياسات الدولة، الأمر الذي يدل على أن الدولة ما تزال قوية في مقابل رأس المال؛ إذ أن ما يميز امتداد الأنشطة الإنتاجية للشركات الصناعية العابر للحدود هو مباشرة الدولة، وتبنيها لسياسات مدروسة مكنت من قيامها بذلك<sup>4</sup>.

فإلى أي مدى هذا الجزم صحيح؟

وانطلاقا مما تقدم سنتناول هذا العنصر في النقطتين التاليتين:

الشركات المتعددة الجنسية صنيغة الدولة الرأسمالية (1)، الدولة القومية في خدمة الشركات المتعددة الجنسية (2).

1 - محمد عابد الجابري: مرجع سابق، ص: 137.

2 - أحمد زايد: مرجع سابق، ص ص: 225. 226.

3 - يحيى الجبالي: العولمة أية عولمة، إفريقيا الشرق، بيروت-لبنان، 1999، ص: 47.

4 - أحمد زايد: مرجع سابق، ص: 223.

1- الشركات المتعددة الجنسية صنعة الدولة الرأسمالية:

لقد ساهمت عملية العولمة في تغيير وتقليص مجال سلطة الدولة ذات السيادة؛ إذ أن موضوع انتهاء السيادة القومية أو تلاشيها بدأ يتصاعد مع نهاية القرن 20 وبداية القرن 21 تزامنا مع مشاكل العولمة والنظام العالمي الجديد<sup>1</sup>.

ولا شك بأن للشركات المتعددة الجنسية دورا فاعلا في قوى العولمة والنظام العالمي الجديد، مما يحتم على الدارسين معرفة حقيقة هذه الشركات، وما هي طبيعة العلاقة التي تربط بينها وبين الدولة الرأسمالية؟

وانطلاقا مما تقدم، هل يمكننا القول بأن الشركات المتعددة الجنسية فعلا صنعة الدولة الرأسمالية، أم أن العكس هو الصحيح؟

والإجابة عن هذا السؤال ستكون موضوع هذا النقطة.

إن الدولة والشركات سيظلان تكوينيين اجتماعيين يختلفان وظيفيا، ويختلفان من حيث الموقع المحدد من العلاقات الاجتماعية، ومن حيث الظروف الحاكمة لمصالحهم المتميزة وبقائهم؛ وهذا الخلف لا ينفي أن الشركات العابرة للحدود القومية بصفة خاصة تستطيع التأثير -بقوة أحيانا -على السياسات الخارجية لحكوماتها الأم واستخدام قوة هذه الحكومات لدعم مصالحها على الصعيد الدولي<sup>2</sup>.

لم تترك العولمة التي ظهرت بصفقتها الجديدة، مع انطواء الحرب الباردة فسحة للكلام عن ثوابت في سيرورة النظام الدولي، كل شيء غدا مع ظهورها موضوعا في فضاء التحول الدرامي.

وأمتست القيم التي اطمأن إليها العالم طيلة نصف قرن على وجه التقريب عرضة لفوضى مفتوحة. فلم تعد قيم رأس المال التي جعلها الطموح القومي طريقا لبلوغ "مملكة الحرية" عبر تحقيق مقولة الدولة -الأمّة -على أحوالها المألوفة؛ لكن العولمة هذه المرة جاءت على صهوة رأس المال اللامتناهي.

وكان عليها بدلا من ذلك؛ ولكي تؤسس عالمها أن تدفع العالم الراهن إلى الوحدة، دفعا يخترق الجغرافيات وسيادات الدول والأمم والطبقات، فضلا عن البنى الإيديولوجية والثقافية والحضارية، فتصبح العولمة قد حققت بذلك مشروعا توحيدا للعالم<sup>3</sup>.

إن طبيعة العلاقات الاجتماعية التي نشأت مع تطور الشركات العابرة القومية، فإن هذه الأخيرة بدأت واستمرت فترة طويلة ظاهرة أمريكية أساسا، والدليل على ذلك هو توطن جزء أساسي من استثماراتها في

<sup>1</sup> - Leonid E. Grinin. State Sovereignty in the Age of Globalization: Will it survive? In Globalistics and Globalization Journal. Retrieved, 13/03/2017, from, .P. 211.

<https://publications.hse.ru/en/chapters/134952578>

<sup>2</sup> - محمد السيد سعيد: الشركات العابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، عالم الفكر، العدد-107، الكويت، 1986، ص: 72.

<sup>3</sup> - محمد حيدر: الدولة المستباحة من نهاية التاريخ إلى بداية الجغرافيا، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2004، ص: 120.

الصناعة التحويلية والخدمات في البلاد الرأسمالية المتقدمة الأخرى وبالذات في أوروبا الغربية، ولذلك فقد تطورت بدرجة كبيرة بسبب الانصهار وتقسيم العمل بين الشركات الأمريكية العاملة في أوروبا والكثير من الشركات الأوروبية.

وعندما تطورت الشركات الأمريكية نحو الأعمال الدولية، كانت الفجوة في التطور التكنولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين البلاد الرأسمالية المتقدمة الأخرى في قمتها، لذلك قد تمتعت المشروعات التابعة لها في أوروبا بمزايا تنافسية ضخمة بالنسبة لغالبية الشركات المحلية؛ إذ تستطيع هذه المشروعات أن تعتمد على الموارد المالية والتكنولوجية الهائلة لشركاتها الأم<sup>1</sup>.

ولا شك أن هذه الشركات الأمريكية العابرة للقومية، ما كان لها أن تتبوأ هذه المكانة العالية في مصاف الاقتصاد العالمي، لولا الدعم المباشر وغير المباشر الذي ما فتأت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تقدمه لها، مما يعني أن الدولة القومية والشركات العابرة القومية وجهان لعملية واحدة<sup>2</sup>.

ولا ريب أن هناك قيوداً جديدة من قبيل صعوبة المنافسة بين الدول الأقوى على الصعيد العالمي، والتي تحاول كل منها أن تفرض إرادتها وهيمنتها على الاقتصاد والسياسة... إلخ، وتبقى الولايات المتحدة حتى الآن متربعة على عرش الزعامة بلا منازع، وتملي شروطها على الجميع، وهي بذلك تنتهك كل المبادئ والقيم الإنسانية التي أقرتها كل الشرائع والديانات السماوية، وفارضة قانون القوة على حساب قوة القانون.

إن هذا الأمر جعل الولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها القومية يضربان عرض الحائط كل الأخلاق والقيم الإنسانية التي تتنافى ومصالحهم، فالقوة أصبحت مرتبطة بالمصالح القومية؛ فإلى أي حد ستبقى هذه المعادلة متحركة في المنظومة الدولية؟

أما أن لنا الأوان أن نحكم العقل والمنطق لنرسو بسفينة العالم إلى بر الأمان.

إنه من الضروري بالنسبة للإمبراطورية الأمريكية أن تقوم بكل حيوية ونشاط بعولمة الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية على الطراز الأمريكي، وفي سبيل تحقيق ذلك فإن الدولة الأمريكية ووسائل الإعلام الأمريكية بحاجة إلى الفوز بمعركة تحقيق المعلومات على مستوى العالم.

والحقيقة أن الولايات المتحدة تعتبر القوة العظمى العسكرية والمعلوماتية الوحيدة في العالم.

وبناء عليه وفي سبيل عولمة وتعميم الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية على الطراز الأمريكي، فإن الدولة والشركات الأمريكية بحاجة إلى الهيمنة على الاتصالات والمعلومات، والبنى التحتية لوسائل الإعلام في العالم، مما يتضمن الهيمنة الأمريكية في المستقبل على دمج الدول الأخرى في الرأسمالية العالمية<sup>3</sup>.

1 - محمد السيد سعيد: مرجع سابق، ص ص: 75. 76.

2. عبد القادر تومي: العولمة، فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص: 132.

3 - كولن مويرز: الإمبرياليون الجدد إيديولوجيات الإمبراطورية، ترجمة معين الإمام، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية - الرياض، الطبعة الأولى، 2008، ص ص: 301 . 302.

إن اللعبة الأمريكية الجديدة مع العالم هي لعنة أنانية ومصالحية بحيث تجعل رأسمالية الولايات المتحدة الأمريكية تزداد رفاهية وازدهارا، بينما تصبح أكثرية شعوب العالم أكثر فقرا ويؤسا وتجريدا من الحقوق الإنسانية.

إن العولمة الأمريكية تجعل من الذات الأمريكية الكيان الخاص الذي يسعى لتقديم ذاته بوصفه شاملا، بحيث يمتاز على جميع دول العالم ليصبح كل ما لا يدخل في ذلك الإطار الأمريكي يجب اجتثاثه. إن القوة والقدرة التي بلغت الولايات المتحدة الأمريكية عالميا تريد وضعها في خدمة مصالحها ومركزيتها الأنانية على مستوى العالم، بحيث أصبحت الأفق الاستراتيجي الحقيقي الذي تضع العالم في مواجهته.

إنها اللعبة القاتلة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية، وتسعى من خلالها إلى تغيير جميع القيم والمقاييس الإنسانية من أجل تمهيد الطريق لأمركة العالم، وليس لعولمتها<sup>1</sup>.

إن التحالف فوق القومي لأجزاء من الطبقات الرأسمالية في مختلف البلدان هو قبول لإطار مشترك من قبل الشركات عابرة القومية ذات القدرات الاحتكارية للتوسع في مختلف البلدان على حساب الشركات الصغرى؛ لأن هذا التحالف فوق القومي للقطاعات الاحتكارية من الرأسمالية في البلاد المتقدمة لم يتشكل نتيجة لتوافق المصالح الاقتصادية والاندماج الاقتصادي فحسب؛ بل لا يزال بحاجة ماسة إلى وحدة الإدارة والتنظيم الذاتي ذي الصبغة السياسية.

والواقع أن هذه الشركات لا تعدم الوسائل التي تربط كلا منها بحكومتها الأم، بيد أن فاعليتها على الصعيد العالمي لا تزال محدودة النطاق والتأثير<sup>2</sup>.

## 2- الدولة القومية في خدمة الشركات المتعددة الجنسية:

يرى عالم الاقتصاد البريطاني المشهور "جون جراي"، "John Gray" الذي كان مؤيدا للعولمة: (بأن عولمة الاقتصاد وحرية التجارة ظاهرتان من صنع الدول القوية لخدمة مصالحها.

وهو الآن ينادي بما يسميه إعادة النظام العالمي على أسس ديمقراطية تحفظ سيادة وحقوق الشعوب الفقيرة، ولا تدع زمام الاقتصاد العالمي رهينة تعبت بها أصابع الأغنياء والشركات العملاقة في الدول المتقدمة.)<sup>3</sup>

وانطلاقا من هذه المقولة، فهل نحن فعلا أمام المزوجة بين الدولة القومية والشركات المتعددة الجنسية أم لا؟

والإجابة عن هذا السؤال سنحاول استعراضها في هذه النقطة.

<sup>1</sup> - فلاح أمين الرهيمي: مرجع سابق، ص: 184-185.

<sup>2</sup> - محمد السيد سعيد: مرجع سابق، ص: 79.

<sup>3</sup> - إبراهيم نافع: انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة الأهرام، للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص: 128-129.

إن الشركات الكبرى عالمية النشاط تفضل دائما أن يكون مقرها في الوطن الأم؛ لأن عودته هناك أكثر نفوذا من أي مقر آخر، ولذلك تخصصه بمزيد من عناصر القوة والتأثير، خاصة إذا كانت هذه الدولة الأم قوية؛ ويمكنها أن تدافع عن مصالح هذه الشركة ومن ثم مصالحها في المفاوضات الدولية، وتستطيع الدولة حماية حق هذه الشركة عند أي تطور تصل إليه تبعا لقوانين حماية حق الملكية الفكرية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تلعب الدولة في الأماكن التي توجه إليها الشركات استثماراتها الخارجية دورا كبيرا ومؤثرا على أعمال واستثمارات الشركات الدولية، فالسياسات التي تتبناها الدولة المستضيفة تؤثر على عمل هذه الشركات إلى جانب وجود الدولة في كل ما يحيط بعمل هذه الشركات بالخارج؛ إذ توفر مستلزمات إنتاج ونظام عمالة، ونظام ضريبي وبنية أساسية وتأهيل قوي عالمية أساسية... الخ، ومن ثم يصعب على هذه الشركات أن تعمل بنجاح في دولة أجنبية مالم تكن حكومة هذه الدولة عنصرا رئيسيا في نشاطها<sup>1</sup>. ويبدو أنه مع مرور الوقت يزداد انكشاف الجوانب المظلمة من العولمة على أساس أن التحرير المطلق لحركة التجارة، وغياب القيم الإنسانية ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية، يعينان خدمة مصالح الأقلية القوية على حساب الأغلبية الضعيفة من شعوب العالم، وتفتح هذه الحقيقية الباب واسعا أمام موجات غير مسبوقه من الاضطرابات وعدم الاستقرار، احتجاجا على ما يشهده الاقتصاد العالمي من تفاوت وغياب اللامساواة والعدالة.

إن منطق العولمة كما أسلفنا يرتبط بشكل كبير بمصالح من يمتلك شرطي المال والقوة، وهي بعيدة كل البعد عن بعض الشعارات التي طالما قالت بها من تنمية وتكافؤ الفرص وغير ذلك، والتي لا تتعدى كونها مجرد تلطيف أو تمويه لأهدافها<sup>2</sup>.

إن تزايد حدة المنافسة في السوق الدولية بين الشركات الكبرى، لم يجعل دور الدولة يتراجع، بل إن تزايد المنافسة في الاقتصاد العالمي يزيد من اعتماد الشركات التي يطلق عليها "شركات دولية" على حكوماتها<sup>3</sup>.

ويصف الكاتب "أدوارد لتواك" "Edward Luttwak" هذا العصر الجديد بأنه: (عملية انصهار الاقتصاديات القروية والإقليمية في اقتصاد عالمي شمولي واحد لا مكانة فيه للخاملين، بل يقوده أولئك الذين يقدرون على مواجهة عواصف المنافسة الهوجاء، وإنما يجري في السوق الرأسمالي هو الرأسمالية النفاثة، لأن

<sup>1</sup> - محمد عبد القادر حاتم: مرجع سابق، ص: 317.

<sup>2</sup> - حسن خليل: العولمة بوصفها مدخلا إلى الأزمة المالية العالمية... التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مجلة عالم الفكر، المجلد 42، العدد، 4، الكويت، 2014، ص: 35.

<sup>3</sup> - محمد عبد القادر حاتم: مرجع سابق، ص: 316-317.

السرعة المروعة التي تتم فيها عملية التحولات قد أحدثت صدمة لشطر عظيم من السكان، ويضيف قائلاً:  
إن التفكك الأسري الحاصل في الولايات المتحدة الأمريكية سببه عولمة الاقتصاد<sup>1</sup>.

وقد تسببت هذه الشركات المتخطية للحدود إلى نشوء صراع على السيادة بين الحكومات المختلفة، فإذا كانت الشركة الأم تابعة للدولة (أ)، والشركة التابعة تابعة للدولة (ب)، فعندما تسري قوانين الدولة (أ)، على أعمال الشركة المتعدية الحدود؛ ففي هذه الحالة من الممكن أن ينشأ صراع على السيادة، فهل تتصاح الشركة التابعة للشركة الأم لأوامر حكومة الدولة (ب)، أم لأوامر حكومة الدولة (أ)، أم تصدر عبر الشركة ذاتها؟<sup>2</sup>.

ففي إطار تنازع القوانين لا بد من الرجوع إلى القوانين التي تحكم عمل هذه الشركات المتخطية للحدود القومية، وعندئذ يمكن الحديث عن لمن ستكون له الأحقية في إصدار الأوامر، هذا في حالة ما إذا كانت القضية المتنازع عليها منصوصاً عليها من قبل أطراف النزاع.

أما إذا كان الحالة غير ذلك، فإن الأمر يتطلب الرجوع بالقضية إلى الحالات المماثلة التي تم عرضها على القضاء الدولي لمعرفة تكييف الواقعة موضوع النزاع، أما إذا كانت سابقة قضائية؛ فإنه يجب على أطراف النزاع أن يدلوا بحججهم أمام القضاء ليحكم القاضي الدولي، بحسب الأدلة والبراهين التي تدل على أحقية أحد الأطراف المعنية بإصدار الأوامر وحينها ينفذ الإشكال.

وكمثال على هذا الصراع نورد هناك أزمة الرهائن الأمريكيين المحتجزين في السفارة الأمريكية في طهران/ إيران ما بين عامي 1979 . 1980، وقد فوجئت الحكومة البريطانية بأنه تم الإيعاز إلى المصارف الأمريكية العاملة في لندن أن تجمد الأرصدة الإيرانية.

ونتيجة لهذه الأزمة وبسبب أزمة أخرى سبقتها تتعلق باستخراج اليورانيوم وشحنه، فقد صدر قانون حماية المصالح التجارية، مما أفسح المجال أمام الحكومة البريطانية لكي تعفي الشركات التي تعمل خارج حدودها الوطنية من أن تمتثل لأي قرارات تتخذها حكومات أخرى<sup>3</sup>.

وهذا القانون يؤكد بأن الشركات البريطانية التي تعمل خارج بريطانيا غير ملزمة بالقرارات التي تصدرها الحكومات التي تعمل في أراضيها، وهو نوع من المعاملة بالمثل كما فعلت أمريكا في أزمة الرهائن المذكورة آنفاً.

1 - كمال حماد: العولمة والقانون الدولي: منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت-لبنان، 2009، ص: 59.

2 - محمد سعد أبو عامود: العولمة والدولة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد-161، 2005، ص: 203.

3 - جون بيليس وستيف سميث: عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي-الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2004، ص: 614.

إن تصدير رأس المال من قبل الشركات العابرة للقومية من البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى بلدان العالم الثالث وأماكن أخرى في العالم يهدف بالأساس للسيطرة على العمالة والموارد لهذه البلدان، فقد كانت هذه العملية تاريخياً جزءاً لا يتجزأ من عملية التوسع الإمبريالي في جميع أنحاء العالم. والتي بدورها أدت إلى نمو التكتلات الرأسمالية العملاقة، وحصول الثقة التي حصلت من خلالها على السيطرة على اقتصاد العالم طيلة القرن العشرين<sup>1</sup>.

إن الشركات المتعددة الجنسية تسعى إلى الدخول للأسواق النامية والصاعدة واختراقها والانتشار فيها؛ لأن المستهلكين في تلك الأسواق يرحبون بهذا الغزو، نظراً لتعدد وارتفاع نوعية السلع بالمقارنة بمثليتها إن وجدت من المنتجات المحلية، هذا بالإضافة إلى أن الشركات العالمية تتمتع بمزايا وإمكانات مالية ضخمة، تحمل ماركات تروج لها وسائل الإعلان والإعلام مع خبرة إدارية وتسويقية متقدمة ومدربة تدريباً عالمياً. وفي مواجهة ذلك تلجأ الشركات المحلية إلى حكوماتها طالبة الحماية الجمركية أو نوعاً من أنواع الدعم، أو تطلب المشاركة مع الشركات الأجنبية في محاولة منها للتعاون المباشر أو غير المباشر الذي يضمن لها الاستثمارية والربح، بينما تضطر شركات أخرى للانسحاب وبيع أصولها وربما الاتجاه إلى صناعة أو نشاط مختلف<sup>2</sup>.

إن معظم الدول ترحب ببعض جوانب العولمة الاقتصادية التي تتيح للشركات دولية النشاط أن تنتشر شبكة إنتاجها عبر العالم، ولكن عليها أيضاً أن تضع السياسات وأن تجد الأدوات التي تمكنها من الحد من أخطار هذه العولمة مثل انفراد الشركات الدولية بوضع استراتيجياتها والتي قد تؤدي إلى خروجها كلية من أسواق بعض الدول عندما تجد أن نشاطها فيها هو أعلى تكلفة من القيام بالنشاط نفسه في دول أخرى. كما أن عليها أن تجد الوسائل لمكافحة تهرب هذه الشركات من التزاماتها الضريبية<sup>3</sup>.

ويعتقد "وارين" "Warine" بأن هناك من الشواهد ما يدل على أن قوة الدولة في أيامنا هذه تجاه الشركات الكبرى أعظم بكثير من أي وقت مضى.

ويدلل على ذلك بقوله: (طالما أن نمو حجم الشركات قد صاحبه توسع في أنشطة اقتصادية للدولة، فإنه كلما قل عدد الشركات وزاد حجمها، كلما أصبحت الدولة أكثر قدرة على أن تطبق عليها السياسة الضريبية والنقدية).

وإذا ما ألقينا نظرة على الصناعات الأساسية في إنجلترا مثلاً، فسوف نلاحظ على الفور إلى أي مدى تعتبر الدولة قوية في هذا المجال؟

<sup>1</sup> - Berch Berberoglu, (2003), *Globalization of the Capital and the Nation-State*, Rowman & Littlefield Publishers, 1<sup>st</sup> edition, New York, USA. pp.3-4.

<sup>2</sup> - محمد عبد القادر حاتم: مرجع سابق، ص: 318.

<sup>3</sup> . مصطفى كامل السيد: الفاعلون الجدد على مسرح السياسة العالمية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد-200، 2015، ص: 92.

فصناعة السفن والطائرات والكمبيوتر والطاقة النووية لم تكن لتوجد لولا دعم الدولة.  
إن أي توتر يظهر بين الدولة والشركات ينتهي دائماً إلى تعاون بينهما في قيام علاقة وثيقة بين الاقتصاد والسياسة.

وعليه يمكن أن تتحدد طبيعة العلاقة بين الدولة والشركات المتعددة الجنسية في أن تلك الأخيرة لم تبتلع الدولة ولا سيادتها؛ وإنما أصبح وجودها ضروريا لوجود الدولة إلى الحد الذي يمكنه معه القول بأن النشاط الاقتصادي والتجاري للشركات الكبرى، أصبح أحد الأركان الأساسية في بناء الدولة واستمراريتها في الوجود<sup>1</sup>.

وخلاصة القول هو أن الشركات المتعددة الجنسية ستبقى مرهونة بالمشروطية، لأنها تحل كضيف على عدد من الدول لتمارس فيها نشاطا يستدعي من المستضيف إملاء شروطه للانصياع لقوانينه. وتلجأ أحيانا بعض الشركات إلى الدولة الأم من أجل تسوية أي خلاف يقع بينها وبين الدولة المستضيفة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي محدودة النطاق بفعل ارتباطها بالدولة - الأمة -.

**خاتمة:**

لقد لعبت الشركات المتعددة الجنسية دورا بارزا في العلاقات الدولية، مما دعا بعض الدارسين إلى القول بنهاية الدولة القومية، مستنديين في ذلك على قول بعض غلاة العولمة اللذين يمجدون التيارات الليبرالية الموغلة في أهمية السوق وحرية التجارة العابرة للأوطان؛ بيد أن تلك المقولات لم تف بالغرض لتأكيد ادعاءاتها كما يلزم، ولذا وجب التوضيح في هذه المقالة العلمية لعدة إشكالات قد خلص المقال فيها على ما يلي:

- لا شك بأن للشركات المتعددة الجنسية دورا فاعلا في العلاقات الدولية، إلا أن هذا الدور غلب عليه الرأس المال القومي، بدل عالمية النشاط التي قال بها البعض والمقال حاول الإجابة على ذلك أو بصيغة أخرى؛ فإنها أثبتت محدودية نشاط هذه الشركات بدل كونيتها.
- إن الدولة الرأسمالية هي التي أوجدت الشركات المتعددة الجنسية، وسهرت على أن تلعب هذا الدور بالنيابة عنها، وهو الأمر الذي جعل هذه الشركات تلجأ إلى الدولة الأم في حالة أي نزاع بينها وبين الدولة المستضيفة؛ ولهذا يمكن القول بأن الدولة القومية والشركات المتعددة الجنسية وجهان لعملة واحدة.

<sup>1</sup>. أحمد زايد: مرجع سابق، ص ص: 224-226.

قائمة المراجع:

I- المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

- 1- إبراهيم نافع: انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة الأهرام، للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002.
- 2- أحمد زايد: أحمد زايد: الدولة في العالم الثالث، الرؤية السيسولوجية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1985.
- 3- جوزيف س. ناي: مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة، محمد توفيق البجيرمي، العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 2003.
- 4- جون بيليس وستيف سميث: عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي- الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2004.
- 5- رضا عبد السلام: انهيار العولمة: هل حقا يعيد التاريخ نفسه وتنتهار العولمة المعاصرة، كما انهارت في موجتها الأولى بالكساد العظيم، بدون دار نشر ولا سنة نشر.
- 6- زيبغنيو بريجنسكي: الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، 2004.
- 7- عبد القادر تومي: العولمة، فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 8- عبد الكريم بكار: عبد الكريم بكار: العولمة، المكتبة الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الثالثة، 2013.
- 9- فرانك جي لتشنر وجون بولي: ترجمة، فاضل جكتر، العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2004.
- 10- فلاح أمين الرهيمي: أمركة العالم وليس عولمته، نمور للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 2012.
- 11- كمال حماد: العولمة والقانون الدولي: منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت-لبنان، 2009.
- 12- كولن مويرز: الإمبرياليون الجدد إيديولوجيات الإمبراطورية، ترجمة معين الإمام، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية -الرياض، الطبعة الأولى، 2008.
- 13- محمد حيدر: الدولة المستباحة من نهاية التاريخ إلى بداية الجغرافيا، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2004.

المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية – العدد الرابع - المجلد الأول  
الدولة القومية والشركات المتعددة الجنسية أير علاقة؟

- 14- محمد عابد الجابري: العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة، الكتاب الثاني، سلسلة فكر ونقد، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2009.
- 15- محمد عبد القادر حاتم: العولمة مالها... وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2005.
- 16- يحيى اليحياوي: العولمة أية عولمة، افريقيا الشرق، بيروت-لبنان، 1999.
- ثانيا: المجالات والدوريات العلمية:
- 17- حسن خليل: العولمة بوصفها مدخلا إلى الأزمة المالية العالمية... التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مجلة عالم الفكر، المجلد 42، العدد 4، الكويت، 2014.
- 18- محمد السيد سعيد: الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، عالم الفكر، العدد-107، الكويت، 1986.
- 19- محمد سعد أبو عامود: العولمة والدولة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد-161، 2005.
- 20- مصطفى كامل السيد: الفاعلون الجدد على مسرح السياسة العالمية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة العدد-200، 2015.

II- المراجع باللغة الأجنبية:

**Firtly: Books:**

- 1- Berch Berberoglu, (2003), *Globalization of the Capital and the Nation-State*, Rowman & Littlefield Publishers, 1<sup>st</sup> edition, New York, USA.
- 2- Leonid E. Grinin. State Sovereignty in the Age of Globalization: Will it Survive? In *Globalistics and Globalization Journal*. Retrieved, 13/03/2017, from, <https://publications.hse.ru/en/chapters/134952578>

**Secondly: Papers:**

- 1- Mourad Boukella, (2000), Regards Critiques Sur La Mondialisation, Revue maghrébine du livre, n°18, Casablanca.
- 2- Robert CHAVRIN, (2001), “Mondialisation, alignement, et redéploiement de l’Etat” Revue juridique, politique, et économique du Maroc. N° 36.